البحوث والدراسات

بنية السلطة بالمغرب واليمن
القبيلة والدولة: مقاربة نظرية

ياسين عتنا

أستاذ الفلسفة وباحث في علم الاجتماع
المملكة المغربية

محمد أرحال

أستاذ الفلسفة وباحث في علم الاجتماع
المملكة المغربية

مركز نهوض
للدراسات والنشر
NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٨

All rights reserved © 2018

الفهرس:

الملخص ٣

مقدمة ٤

أولا: التعريف بموضوع البحث ٤

إشكالية البحث ٤

الفرضية العامة للبحث ٥

أهمية البحث ٥

الثبت المفاهيمي للبحث ٥

ثانيًا: السلطة التقليدية"القبيلة" بالمجتمع المغربي ٨

القبيلة في المجتمع المغربي ٨

القبيلة في المجتمع اليمني ١١

ثالثًا: الدولة كنموذجٍ تنظيمي معاصر ١٣

نموذج الدولة المغربية ١٣

نموذج الدولة اليمنية ١٤

رابعًا: استمرارية أطروحة الذهنية القبلية في الدولة الحديثة ١٦

خاتمة ١٧

المراجع المعتمدة ١٨

الملخص:

تـروم هـذه الورقـة لدراسـة إحـدى الإشـكاليات المطروحـة في علـم الاجتـماع السـياسي، والتـي تتمثـل في إشـكالية الدولـة داخلـكل مـن المجتمـع المغـربي واليمنـي. محاولـين الإجابـة عـن تسـاؤلين أساسـيين؛ يتعلـق أولهـما بأنمـاط السـلطة بهـما ومرجعياتهـا الكـبرى، أمـا السـؤال الثـاني فيرتبـط بالمسـار التاريخـي الـذي بـرزت فيـه الدولـة الحديثـة بهذيـن المجالـين، كتجـاوز للتنظيـم القبـلي.

وللتقريـب مـن هذيـن التسـاؤلين سـنعتمد عـلى بعـض الدراسـات المغاربيـة والكولونياليـة المنجـزة حـول هـذا الموضـوع بالـذات، قصـد تبريـر مقولـة اسـتمرارية القبيلـة عـلى المسـتوى الذهنـي، عـلى عكـس مـا يسـود في مسـتوى العقـل السـياسي المغـربي واليمنـي.

الكلمات المفاتيح: القبيلة، الذهنية القبلية، الدولة الحديثة، السلطة.

مقدمة:

يؤكد الدرس السوسيولوجي الدوكهايمي على أن كلَّ مجتمع إنساني إلا ويعمل على خلق وإبداع جملة من الوسائل التي تمكنه من ضمان التماسك المتعدد الأبعاد؛ الأمر الذي سيمكنه من الاستمرار. فلفهم طبيعة المجتمع يكفي أن ننطلق من الكيفية التي ينظم بها هذا المجتمع نفسه؛ أي مختلف التنظيمات الكبرى التي تسود فيه، والتي يمكن أن تختلف من بنية إلى أخرى (البنية الاقتصادية، البنية السياسية...)، ومن مؤسسة إلى أخرى (الأسرة، المقاولة، المدرسة...).

في المجتمع المغربي واليمني يصعب على الباحث اختزالُ الطبيعة التنظيمية لهذا المجتمع، وربما هذا الأمر يرجع بشكل مركزي إلى الطبيعة التركيبية للمجتمعين؛ الأمر الذي يفرض الحذر قصد عدم السقوط في منزلق التعميم؛إذ القول على سيادة نموذج الدولة في المغرب واليمن المعاصرين اليوم لهو من الآراء التعميمية التي لا تمتُّ بأي صلة للمجتمعين.

انطلاقًا من هذا القول المنهجي سنعمل في هذه الورقة على إبراز بعض التنظيمات، وخاصة القبيلة والدولة، المرتبطة والسائدة في كل من المجتمع المغربي واليمني المعاصرين، والتي تعمل على هيكلة وتنظيم مختلف البنيات المجتمعية فيهما.

يأتي تركيزنا في هذه الورقة على القبيلة؛من حيث اعتبارها نموذجًا تنظيميًّا ومقولةً مركزيةً ومفهومًا محوريًّا لجملة من الدراسات ذات الصلة بالحقل السوسيولوجي، هذا الأمر هو الذي ساهم بشكلٍ كبير في الاهتمام العلمي بهذا النمط الاجتماعي، غير أن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي واليمني في مجالات عدة(سياسية، اقتصادية، اجتماعية...)، استلزم بالضرورةبروزَ نمط تنظيمي جديد يستجيب لهذه التحولات، ويختلف كليًّا مع النموذج الأول- القبيلة- ووسم بالدولة.

أولا: التعريف بموضوع البحث:

إشكالية البحث:

إن الأسئلة المركزية التي تقودنا في هذا البحث، تتشكل وفق الأهمية التالية:

١- ماهي مختلف أنماط السلطة بالمجتمع المغربيواليمني؟وما مرجعياتها الكبرى؟

٢- ما هو المسار السوسيو- تاريخي لبروزالدولة كتجاوز للتنظيم القبلي بالمغرب واليمن؟

الفرضية العامة للبحث:

نفترض كإجابة على هذا الإشكال السوسيولوجي، أن الدولة ككيانٍ سياسيٍّ حديثٍ وتنظيم قانوني مؤسساتي، ينشأ عن تعاقد اجتماعي وديمقراطي يصعب الإقرار بوجودها في المجتمعين؛ لأن القبيلةَباعتبارها مؤسسةً وتنظيمًا سابقةٌ عن الدولة ومستمرةٌ في أذهان الأفراد.

كما نفترض أن السياسات التي اعتمدتها الدولة من أجل محو بنية القبيلة اجتماعيًّا وثقافيًّا أبت بالفشل؛ لأن معظم الممارسات والعلاقات الاجتماعية للفاعلين تحكمها بنية معيارية قبلية/ذهنية قبلية.

أهمية البحث:

تتجسد الأهمية السوسيولوجية والمعرفية لهذا البحث في المستويين التاليين:

- تقديم فهم سوسيولوجيللعلاقات الاجتماعية في المغرب واليمن، والتمثلات الاجتماعية والثقافية التي تؤطرها وتحددها.
- الكشف على النسق السلطوي للمجتمع المغربيواليمني(القبيلة) وعلاقته بالتنظيم القانوني والسياسي للدولة الحديثة.

الثبت المفاهيمي للبحث:

استنادًا لهذه الأسئلة المطروحة أعلاه، سنعمل على تقديم إجابة سوسيولوجية لها، لكن لن نعتبرها نهائية وقطعية، إنما محاولة في تقديم إجابة تقريبية وفقط؛ لأن أساس قيام العلم في نظرنا هو في طرح السؤال وليس في تقديم الإجابات المطلقة واليقينية.

بناء على هذا؛ سنركز على ثلاثة مفاهيم مركزية، ولن نسعى في هذه المفاهيم إلى إبراز مختلف التعريفات المقدمة حولها؛لأن محاولة البحث على المستوى المعجمي كفيل بتقديم أكثر مما سنقدمه، وبالتالي سنركز بشكل خاص على الناحية الإجرائية لهذه المفاهيم.

١. مفهوم القبيلة (Tribe):

كما هو معلوم؛ فاللحظة الإبستمولوجية للمفهوم من اللحظات الكبرى في الاشتغال على أي مفهوم من المفاهيم السائدة والمشتركة بين التخصصات المعرفية، هذا الأمر ينطبق أيما انطباق

على القبيلة كمفهوم مشترك بين كل من التاريخ والأنثروبولوجيا، القانون، علم الاجتماع...، و"يتجلى غموض مفهوم القبيلة وراهنيته في المغرب في امتدادهما الشامل عبر استحضار القانون، ولا سيما عندما يحولها هذا الأخير إلى شكل جماعة إثنية تملك أكبر رصيد عقاري في المملكة"[1].

هنا تكون أهمية علم الاجتماع في محاولة تجاوزه لهذه النظرة المقتصرة على تلك الجوانب، لتعتبر بعد ذلك نمطًا اجتماعيًّا تنظيميًّا قائمًا على علاقات اجتماعية، قد تكون مختلفةً تمامًا عن شكل العلاقات البارزة في الأنماط الأخرى. والقبيلة كتنظيم اجتماعي نجدها تتأسس على نمطٍ اقتصادي خاص، وغالبًا ما يكون رعويًّا.

يفيد قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث: أن هذا المفهوم يحتوي على ثلاث مستويات:

- هي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدةَ جماعات محلية، مثل القرى والبوادي والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليمًا معينًا، ويكتنفها شعورٌ قويٌّ بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية.
- هي تجمُّعٌ كبيرٌ أو صغير من الناس، يستغلون إقليمًا معينًا ويتحدثون اللغة نفسَها، وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافيًّا.
- هي وحدة متماسكة اجتماعيًّا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية.

استنادًا إلى هذه المستويات يمكن القول بأن القبيلة من الوجهة السوسيولوجية هي: تنظيمٌ اجتماعيٌّ يقطن حيزًا إقليميًّا معينًا، ويؤمن بروح الالتحام الجماعي على الأرض واللغة والجد المشترك.

وفي نفس الصدد يؤكد ابنُ خلدون أن الإطار الحقيقي للقبيلة هو النسب في معناه الرمزي، الذي يتمثل في أشكال التحالف والولاء والانتماء على الأرض[2].

(١) طوزي، محمد.(٢٠٠٦)، في القبيلة واقع متعدد الأبعاد، مجلة عمران، العدد ١٥، ص٢٣.

(٢) بوطالب، محمد نجيب، (٢٠٠٢)، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (ط١)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥٦.

٢. مفهوم السلطة (Power):

تعد السلطة من العناصر الأساسية والضرورية في المجتمع؛إذالغاية منها هي الوصول والحفاظ على الاستقرار، ثم تحقيق الضبط الاجتماعي داخل البناء الكلي، لذلك ما فتئ إميل دوركهايمEmile Durkheim وماكس فيبر Max Weber يعتبرانها جزءًا لا يتجزأ من أي نظام اجتماعي.

السلطة هي القدرة والقوة والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره[٣].لذا تتأسس على مرجعية اجتماعية يتشارك فيها هؤلاء الذين يتعرضون للسلطة بوصفهم وسيطًا للتبادل نحو أهدافووسائل جمعية. منه فإن السلطة هي مجموع الإستراتيجيات التي توجه الفعل الفردي نحو فعل جماعي؛ بغية كسب هدفٍ ما أو تحقيق غايةٍ مادية أو رمزية.

في هذا المستوى يؤكد ماكس فيبر Max Weber أنه لا وجود لسلطة بدون أدنى حد من الشرعية؛ لكون السلطة الشرعية هي القادرةَ على جعل القرارات الصادرة عنها مقبولةً على أساس صحيح لا يمكن التشكيك فيها، ومنه تعمل على توجيه السلوكات والأفعال.

"هذا الخضوع أو ذلك القبول الحماسي يساهمان في جعل السلطة التزامًا خلقيًّا وقانونيًّا يربط الخاضع بالمسيطر، أو بمن يملك السلطة. ولكن لا هذا ولا ذاك يكتفيان بما أنه في حالة غيابهماتكون المؤسسة الشرعية قادرةً على تحريك عقوبات فعالة ضد المخالف"[٤].

٣. مفهوم الدولة (State):

بلا شك، إنمفهوم الدولة من المفاهيم الشائكة والمتداخلة إلى حد التعقد، بفعل تعدد التعاريف التي تناولتها، وكذا الحقول المعرفية؛ فهي تعرف جغرافيًّا بكونها ترابًا وطنيًّا محددًا، واقتصاديًّا بكونها سلطةَ تخطيطٍ عليا، وقانونيًّا هي نسق من القواعد القانونية والضوابط، ومن المنظور السوسيولوجي تحيل إلى العلاقات والتفاعلات القائمة بين الحاكمين والمحكومين[٥].

---

(٣) صليبا، جميل، (١٩٨٢)، معجم الفلسفة(الجزء١)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص٦٧٠.

(٤) ز.بورونوف.بوريلر، (١٩٨٦)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع (ط١)، (حداد سليم، مترجم)، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، صص٣٧٣-٣٧٤.

(٥) الهيلالي، محمد، لزرق، عزيز، (٢٠١١)، الدولة (ط١)، سلسلة دفاتر فلسفية: نصوص مختارة، العدد ٢١، دار توبقال للنشر، ص٩.

وبه تكون الدولة جسمًا سياسيًّا وحقوقيًّا ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، في حيزٍ جغرافي واضح المعالم، أي تكون مجتمعًا منظمًا له أفراده وحكومته الخاصة وشخصيته المعنوية التي تميزه عن باقي التنظيمات[٦].

تكمن الأهمية الاجتماعية للدولة في كونها تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على حد سواء، وفق قوانين بين الحاكمين والمحكومين من جهة، وبين الأفراد فيما بينهم، وكذا بينهم وبين المؤسسات من جهة ثانية، ويشترط في هذه القوانين طابع الإلزامية، وأن تكون عاكسةً للإرادة الشعبية الممثلة.

بعد هذه اللحظةالمنهجية والنظرية/المفاهيميةلابد من محاولة تقعيدها على المجتمع المغربي، محاولين بذلك اختبارها والكشف عن مدى تماشيها مع أنساق هذا المجتمع أو العكس.

◄ ثانيًا: السلطة التقليدية"القبيلة" بالمجتمع المغربي:

القبيلة في المجتمع المغربي:

لايختلف المجتمع المغربي عن المجتمعات الإنسانية من حيث المسار التاريخي الذي مرَّ منه على الرغم من مسلمة الخصوصية؛ إلا إنه وبالرجوع إلى الأبحاث الأنثروبولوجية، تبقى المراحل الثلاث التي أكدتها دراسة الأنثروبولوجيلويس مورغان louis Mourgan المرجعيةَ المعتمدةَ في هذا القول.

من الصعوبة بمكان - وكما يقول محمد الطوزي - إلغاءُ وإنكار أهمية الظاهرة القبلية في المجتمع المغربي، على الرغم من حركات الاستقلال من المستعمر، وتجسدها في بعض أسماء الإثنيات، وخاصة في المجال الجنوبي بامتياز، ويؤكد في ذات السياق- محمد الطوزي - على استمرارية القبيلة كشكلٍ تقليدي من أشكال التنظيم المحلي"[٧].

من هنا نؤكد على أن فهم المجتمع المغربي في تركيبته الاجتماعية يستلزم البحث فيه؛ انطلاقًا من حيث التنظيمات الواردة فيه، وليس بمفاهيم جاهزة مستوردة من منظومات فكرية منافية للمرجعية المجتمعية للمجتمع المدروس.

---

(٦) صليبا، جميل، (١٩٨٢)، مرجع سابق، ص ٥٦٨.

(٧) طوزي، محمد، (٢٠١٦)، مرجع سابق، ص٢٦.

إن القبيلة، على حد تعبير ميشوبلير Michaux Bellaire ، هي وحدة مستندة إلى التملك الجماعي لنفس الحاجيات والمصالح والأهداف والوسائل، من أجل الحفاظ على أرض أو مورد جماعي[٨]، كما عمد في مقاربته للقبيلة على أن يُظهر بالدرجة الأولى مظاهرَ العنف فيها، سواء تعلق الأمر بالمجموعات القبلية مع بعضها البعض، أو من خلال علاقتها بالمخزن[٩].

فالمستوى الأول "المجموعات القبلية" كان يظهر بشكل كبير في الحياة القبلية، وخاصة في التمايز في المستوى الاقتصادي بين الفلاحين الميسورين والصغار، في حين يظهر في البعد الاجتماعي بين العقلاء والعوام، أو فيما بين العشائر أو القبائل.

أما المستوى الثاني يكمن في العلاقة الثنائية التي أوردها لتوضيح العلاقة بين القبيلة والدولة، وهي ثنائية: منطقة يسود فيها النظام والانضباط لمقتضيات السلطة المخزنية، ومنطقة ثانية هي القبيلة، تميل إلى الاستقلالية والعصيان للامتثال السياسي للسلطة المركزية وتشبثها بالعادات والأعراف والتقاليد القبلية[١٠].

في حين أكد روبير مونطاني Rober Montagne على أن الجماعة: الميكانيزم الأساسي "لاستمرار حياة القبيلة القديمة. وبصفة خاصة:الجماعة "تقبيلت" التي أشاد بحيويتها وفعاليتها في الدفاع عن حوزة الأرض، وإدارة الشؤون اليومية للسكان، بما فيها إصلاح السواقي والطرق، وتنظيم الأعمال الزراعية والمبادلات، وفق ما تقتضيهأعراف الجماعة ومعاييرها واتخاذ الإجراءات الزجرية والعقابية ضد كل من جاسر على مصلحة الجماعة، بالإضافة إلى التعامل السياسي مع "الجمهوريات" المجاورة"[١١].

هذا ما يفيد هيمنة التصورات والقيم الجماعية على الحياة القبلية، وسيطرة مبدأ التنحية والإثنية، وقيادة الأعيان وأهل النسب والصلحاء والعائلات الممتدة دون العودة إلى حاكم أو سيد واحد. وأفصحُ نموذج عن هذا التنظيم الاجتماعي للقبيلة بشكله التقليدي اليوم هو قبيلةالطوارق، من القبائل شبه الصحراوية؛ حيث تتكوّن من:

---

(٨) الهراس، المختار، (١٩٨٨)، القبيلة والسلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شمال أفريقيا، الرباط: المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلميوالتقني، ص٢٧.

(٩) بوطالب، محمد نجيب، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٥٧.

(١٠) الهراس، المختار، (١٩٨٨)، مرجع سابق، صص٢٦-٢٧.

(١١) نفس المرجع، ص٢٩.

- **الأحـرار؛** وهـي مرتبـة تحتـوي مجموعـةً مـن الفئـات والمراتـب بدورهـا، عـلى رأسـها النبـلاء والأمـراء، وهـم سـادة وقـادة عسـكريين.ثم تليهـا فئـة الشرفـاء والقضـاة المتعلمـون ويمثلـون الزعامـة الدينيـة. وفي الأخـير فئـة العامـة التـي تتكـون مـن الجنـود والصيادين ومـربي الماشـية.

- **الأتبـاع؛** وهـي الدرجـة الثانيـة مـن التنظيـم الاجتماعـي لقبيلـة الطـوارق، وتنضـوي عـلى فئتـين: الحدادين وأهـل صناعـة الجلـود وغيرها(الحرفيـين)، ثـم بعدهـا المطربـين ومـمارسي الموسـيقى.

- **الزنوج:** وهي الدرجة الدنيا، تتكونمن العبيد العتقاء، ويمتهنون الرعي والزراعة[١٢].

ومن منظور آخر يمكن تحديد الحياة القبلية وفق ستٍّ محددات أساسية:

أولهـا: المسـاواة؛ لكـون طبيعـة التنظيـم الاجتماعـي لهـا يرتكـز عـلى الملكيـة الجماعيـة والتضامـن القبـلي، الـذي يعمـل عـلى محـو الفـوارق الفرديـة ويضعفهـا. هـذا مـا يجعـل المجتمـع القبـلي يضمـن المسـاواة والعدالـة بالمقارنـة بمجتمـع المدينـة.

ثانيهـا: التديـن، باعتبـاره يشـكل الـدور المركـزي في الالتحـام القبـلي، وبالضبـط في الرحلـة الحديثـة والمعـاصرة، سـواء عـلى شـكل زاويـة أو طريقـة لا تُشـكل في الحيـاة الجماعيـة إلا جـزءًا مـن نشـاطها الموسـمي. والديـن الإسـلامي هـو الـذي يعتمـد في نظامهـا الداخـلي.

أمـا المحـدد الثالـث فيكمـن في **الحريـة؛** الـذي يعـد مفهومًـا يعكـس الحيـاة القبليـة، كبنـاء اجتماعي شـبه مغلـق يرفـض في أغلـب الأحيـان فكـرةَ التدخـل فيـه، وخاصـة القبائـل التـي تعيـش عـلى مبـدأ الترحـال دون أن تضبطهـا حـدود.

والمحـدد الرابـع هـو **جاذبيـة الأصـل؛** حيـث تعنـي أن كافـة القبائـل تـروم إلى الانتسـاب إلى القطـب المشرقـي الـذي يعـبر عـن الانتسـاب إلى شـجرة سـلالة الخلفـاء الراشـدين، أو إلى القطـب المغـربي الـذي يتجسـد في الانتـماء إلى شرفـاء الجنـوب الأقـصى مـن الأدارسـة.

في حـين المحـدد الخامـس الموسـوم **بـتداول الوراثـة في السـلطة القبليـة،** وهـي صفـة حديثـة النشـأة تعمـل عـلى احتـكار بعـض العائـلات أو خطـوط النسـب لسـلطة الشـيخ أو القائـد، لكـون السـلطة العرفيـة المحليـة تخضـع لمنطـق المشـاورة والانتخـاب لـدى أغلـب القبائـل.

(١٢) بوطالب، محمد نجيب، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، صص٨٠-٨١.

والمحدد الأخير هو **التضامن الآلي**، الذي يظهر في مكانة الأفراد التيتستوجبالانصهارَ التام في الجماعة وفي إرادتها الخاصة[١٣].

منه تكون القبيلة هي ذلك التنظيم الاجتماعي الذي حصن الفرد من كل التدخلات والتعسفات الخارجية، الذي اعتقد في أنها غريبة عنه وتمثل تهديدًا لهويته وكينونته الفردية والجماعية.

استنادًا لهاتين المقاربتين للبناء الداخلي للقبيلة، يمكن التمييز بين صنفين من القبيلة: صنف يؤكد على فكرة المساواة بين العشائر اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وصنف آخر يقوم على بعد هرمي طائفي ذي هيئات اجتماعية غير متساوية[١٤].

القبيلة في المجتمع اليمني:

كباقي المجتمعات الأخرى التي عرفت بسيادة النموذج التنظيمي التقليدي فيها، والقائم على سلطة القبيلة والاعتقاد في الانتساب إلى الجد المشترك- نجدأن اليمن أيضًا نموذجًا لهذه المجتمعات. قبل دخول الإسلام إلى اليمن قصد ترسيخ تعاليمه وخاصة المتعلقة بالخلافة وتسيير شأن الأمة، كانت اليمن تسود فيها سلطة القبيلة التي يمثلها الشيوخ.

في اليمن بالذات نجد أنها قائمة في الفترة الموازية لظهور الإسلام على أربع اتحادات قِبَلية: عمير، مذحج، كندة، همدان[١٥]. هذا الاتحاد القبلي نجد له وظائف عدة أخذت صيغة متعددة الصور، فنجد أنها تؤدي وظيفةاقتصادية، سياسية، اجتماعية وكذا الوظيفة الثقافية[١٦]. لكن لتأدية كل هذه الوظائف لا بد للقبيلة أن تكون مبنيةً على أسس قوية تمكنها لنيل ذلك الدور المنوط بها.

من الأسس التي تنبني عليها القبيلة في المجتمع اليمني إلى جانب أسس الاعتقاد في الانتساب إلى الجد المشترك، هناك أيضًا الأساسالاقتصادي المتمثل في المصلحة الاقتصادية لكل قبيلة، ثم الأساس السياسي الضامن للأمن والاستقرار السياسيين[١٧].

---

(١٣) نفس المرجع، ص ١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨.

(١٤) جغلول، عبد القادر، (١٩٨٢)، الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون(ط٣)، (عباس فيصل، مترجم)، بيروت: دار الحداثة، ص١٠٢.

(١٥) الشربجي، المخلافي، علي البناء، أحمد الحيمي، وعبد الجليل الصلاحي(٢٠٠٩)، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ص١٥.

(١٦) المرجع نفسه، ص١٥.

(١٧) المرجع نفسه، ص١٠٨.

إن التفكير ومحاولة ترسيخ نموذج تنظيمي يتجاوز مختلفَ أشكال التنظيمات القبلية باليمن، يمكن أن يكون خدشًا وتفكيكًا لروح الطبيعة التنظيمية لهذا المجتمع. "تمثل القبيلة في اليمن عنصرًا رئيسًا [...] فالقبائل اليمنية تشكل أحدَ الروافع الأساسية لأي نظام سياسي حكَم اليمن، وقد استغلت القبيلة وعصبيتها أسوأ استغلال من قبل الدولة"[١٨].

إذ تفيد مجموعة من الذوات البحثية أن المجتمع اليمني هو مجتمع قبلي ومشيخي بامتياز، وتاريخه يشهد بهذا، إثر الدور الاجتماعي والسياسي الذي تلعبه القبيلة في تنظيم الحياة اليمنية. في هذا الصدد يرى الباحث في علم الاجتماع منذر إسحاق، أن القبيلة في المجتمع اليمني سياسيًّا لم تخضع لنمط واحد، وإنما تعددت أشكالها حسب المرحلة؛ ففي مرحلة التسعينيات من القرن الماضي كانت القبائل في صراعٍ حادٍّ مع الحكومة، استخدمت فيها القبائل أداة لضغط؛ لكون المرحلة اللاحقة مرحلة الانسجام والتوافق بين النخبة الحاكمة ومشيخة القبائل، الأمر الذي يعكس تبادل المصالح بين الفئتين[١٩].

في نفس المنوال ترى الباحثة ندوى الدوسري في دراستها المعنونة بـ"الحكومة القبلية والاستقرار في اليمن" على الدور الريادي الذي تلعبه القبيلة في خلق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، في مناطق النزاع التي عجزت مؤسسات الدولة على فكها أو ضبطها.

وعليه تقول الباحثة: "خلافًا للنظام الرسمي، يقوم العُرف القبلي على بناء الإجماع والحفاظ على العلاقات؛ إذ يكمن مفتاح التقاليدالقبلية في الشفافية والمساءلة والتضامن والمسؤولية الجماعية، وحماية المصالح العامة والضعفاء، وتقديم مصالح المجتمع على مصالح الفرد والتعاطف والتسامح.كما أن الحوار وثقافة الاعتذار جزءٌ لا يتجزأ من ممارسة طقوس العرف القبلي. هذا النظام متطور ومنظم للغاية؛ حيث تنطوي عمليات إدارة النزاع القبلي على قدر كبير من المفاوضات والحوار، لضمان أن تكون أطراف النزاع راضية بالحلّ"[٢٠].

علاوة على هذا تشير الباحثة إلى أن القبائلَ في المجتمع اليمني لا تخضع للترتيب الهرمي، كما أنها لا تعرف تنوعًا عرقيًّا بل وحدة متجانسة ثقافيًّا، الأمر الذي يساهم في تعزيز إدارة النزاع والإيمان بالعرف.

---

(١٨) مؤسسة فريدريك شأبيرت، منتدى التنمية(٢٠١٠)، اليمن ٢٠٢٠ سيناريوهات المستقبل، اليمن: مكتبة اليمن، ص٥.

(١٩) منذر إسحاق(٢٢ يناير ٢٠١٢)، القبيلة والسياسة في اليمن: مقاربة سوسيولوجية، مداخلة قدمت مشروع تعزيز معرفة الشباب اليمني بمفاهيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة التنموية للشباب- تعز YDO ومؤسسة المستقبلFFF.

(٢٠) الدوسري، ندوي (٢٠١٢)، الحكومة القبلية والاستقرار في اليمن، أوراق كارنيغي- مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص٩.

إن البنية القبلية الاجتماعية تتأسس على مبادئ من قبيلالمسؤولية والاحترام والاعتراف، وإن المشيخة لا تخضع لمنطق التوريث (توريث مكانة الشيخ تلقائيًّا من الأب إلى الابن). إضافة إلى هذا فإن القبيلة لا تقر بشيخ واحد، وإنما بشيوخ (مجلس الشيوخ) بارزين من خلال اهتمامهم بمصالح جماعتهم[٢١].

يُستخلص مما ورد أعلاه، أن التنظيم التقليدي للسلطة (القبيلي) بالمغرب أو باليمن، له أهمية بمكان في كل من المستويين الاجتماعي والسياسي؛ إذ تعدُّ القبيلة في هذين المجتمعين ذا مرجعية في تحديد العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية للفاعلين، وخاصة في المجتمع اليمني. ومنه يطرح سؤال واقع القبيلة كتنظيمٍ في سياق بروز وسيادة الدولة الحديثة.

ثالثًا: الدولة كنموذجٍ تنظيمي معاصر:

نموذج الدولة المغربية:

عملت الأبحاث الكولونيالية، وخاصة أبحاث جاك بيرك، الاشتغال على إشكالية الدولة المغربية؛ وذلك بالتركيز على السياق المجتمعي والتاريخي الذي ولدت فيه، مؤكدًا في هذا الصدد على أن النشوء الحقيقي للدولة بالمجتمع المغربي يعود أساسًا إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر، وخاصة مع السلالة السعدية.

هذه الأخيرة عملت على القطيعة مع التصورات السالفة لمفهوم السلطة وترسيخ كيان الدولة الحقيقي، بعيدًا عن إملاءات البنية الدينية[٢٢]. إن التنظيم السياسي للمنطقة المغربية في أواخر القرن الوسيط وإلى حدود الآن عرف صراعات غامضة وعميقة بين القبائل التي أعاقة فكرة إقامة حكم سياسي تابع للدولة، لكن مع بداية القرن الرابع عشر قد أحدثت عملية التفتت السياسي للقبائل، وتعويضه بالحياة السياسة للدولة، بترسيخ حدود الأقاليم، وإنشاء العاصمة كمركز للثقل والقرار السياسي[٢٣].

---

(٢١) نفس المرجع، ص ٤-٥.

(٢٢) المساتي، عادل(٢٠١٠)، سوسيولوجيا الدولة بالمغرب: إسهام جاك بيرك، (بوجداد أحمد، مقدم)، سلسلة المعرفة الاجتماعية والسياسية، ص٣٣.

(٢٣) جغلول، عبد القادر، (١٩٨٢)، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

لذلك نجد على أن المخزن المغربي من خلال سياسة الإصلاح/ التنظيمات كسر شوكة وقوة القبيلة في تمثلاث وممارسات الأفراد؛ سيما أن الفرد ما قبل القرن الثامن عشر حسب عبد الله العروي، كان يناهض فكرة الدولة بمبرر أنها تحد من حريته. عملت هذه السياسة على تحقيق بعض الغايات الكبرى يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تقوية الهياكل الكبرى والرئيسة للدولة، مقابل كسر وإضعاف قوة بعض الجماعات الإثنية والأعيان.
- العمل على إدماج الأفراد تحت سلطة الدولة ومؤسساتها، عن طريق الانخراط في التجربة السياسية، وتحويل فكرة الحرية من الحياة القبلية إلى الحياة الحزبية. بمعنى برمجة العقل الفردي بالقوانين الوضعية.
- إلغاء كل العادات والتنظيمات التي من شأنها أن تجعل الفردَ يحس باستمرارية انتمائه إلى العشيرة والبداوة.

نختم هذا المدخل بالتركيز على فكرة أساسية، سبق أن أدلى بها السوسيولوجي الفرنسي جون فرنسوا بيار في كتابه **"سياسة ملء البطون: سوسيولوجيا الدولة الأفريقية"**؛ إذ يؤكد على أن الدولة في أفريقيا ما هي إلا دولة مستوردة نابعة من تربة اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ لا تتوافق كليًّا مع تربة أفريقيا، بل وحتى الطبيعة التنظيمية لمجتمعات إفريقيا لا تتوافق مع نموذج الدولة المتعارف عليها في التصور السياسي.

نموذج الدولة اليمنية:

من الأسباب التي حالت دون سيادة قوة الدولة الحديثة في اليمن الانقسامُ الاجتماعي الذي يعرفه هذا المجتمع؛ بمعنى سيادة القسمات الاجتماعية المتمثلة في الجماعات القبلية. ومن المعلوم أن الدولة بما هي تنظيم تستلزم وتسعى إلى خلق الوحدة، عن طريق قوانين وضعية تحاول أن تضع حرية الفرد التقليدية في حدود قانونية، على عكس ما كان سلفًا.

إن سيادة سلطة الشيخ كممثل للسلطة في القبيلة باليمن، على عكس ما يتصور في الدولة التي يتولى فيها فرد يتم اختياره بصيغة قانونية تعاقدية، قد جعل الدولة في صراع ليس مع القبائل إنما مع تمثلات الأفراد لطبيعة العلاقة الاجتماعية الرابطة بينهم، ثم الكفية التنظيمية التي ستتم من خلالها هذه العلاقة.

أمام هذه الصورة عملت الدولة اليمنية على الاستناد لسلطة الشيوخ وجعلهم كوساطة بينهم وبين القبائل"إن الدور السياسيللشيخ لا يحدده الموقع الذي يشغله في الجهاز الإداري للدولة، بل يتحدد في ضوء موقعه على خارطة توزيع القوة القبلية غير الرسمية"[٢٤].

وفقًا لما ورد في مؤشر الدور الفاشلة للعام ٢٠٠٩، الذي نشرته مجلة "فوريس بوليسي"، يمكن الحديث عن فشلقيام الدولة في المجتمع اليمني: قانونيًّا، وسيادةً؛ لأن العرق القبلي هو المهيمن، وخاصة في المناطق القبلية بشكل كبير؛ لكونه أكثر سهولة وفاعلية وأسرع من المحاكم والقوانين الرسمية النظامية[٢٥]، وبه يعد العرق في المجتمع اليمني أرقى وأسمى ثقافيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا على القانون الرسمي؛ إذ يعتبر أسس ومرجعية هذا الأخير.

إن مصلحة ملكية الأرض ونيلَ مركز في الحكومة هما مصلحتان يرغب فيهما زعماء القبائل اليمنية بشكل وفير؛ الأمر الذي دعا إلى الزيادة في مقاعدهم في البرلمان كإستراتيجية للتسوية والتوافق[٢٦].

إن قيام الثورة اليمنية الأولى في الستينيات من القرن الماضي، كان المبتغى منه ضرورة التكامل والتعايش بين الدولة والقبيلة، وإدماج هذه الأخيرة في منظومة الأولى، وجعلها إيجابية بالقدر الذي تعزز به شروط وجود الدولة، مع حفظ الدور السياسي والاجتماعي للقبيلة ضمن منظومة الوطن. إلاّ إن المسار انحرف عن هذه الغاية، واتجه نحو تكريس دولة القبيلة، بدلًا من قبيلة الدولة، بالإضافة إلى توسيع الهوة بين القبيلة والدولة من جهة وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى[٢٧]. وبه تم الخروج بمعادلة المجتمع والقبيلة ضد الدولة.

استنادًا لما جاء في هذا المدخل، فإن مفهوم الدولة وفق التصور السياسي الحديث - الذي يُعنى بوجود ثلاثة شروط أساسية: الشعب، السيادة، القانون - يصعب الحديث عنه في المجتمعين السالفين، وخاصة في المجتمع اليمني؛ لأن هذا الأخير يسيطر عليه البعد العرفي القبلي أكثر من القانون الرسمي بشكل واضح، عكس المجتمع المغربي الذي قطع أشواطًا في هذا الأمر.

---

(٢٤) الشرجبي، المخلافي، علي البناء، أحمد الحيمي، وعبد الجليل الصلاحي(٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢٥) ندوي الدوسري(مرجع سابق)، ص ٨.

(٢٦) مندر إسحاق(٢٢ يناير ٢٠١٢)، القبيلة والسياسة في اليمن: مقاربة سوسيولوجية، مداخلة قدمت مشروع تعزيز معرفة الشباب اليمني بمفاهيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة التنموية للشباب- تعز YDO ومؤسسة المستقبلFFF.

(٢٧) نفس المرجع.

رابعًا: استمرارية أطروحة الذهنية القبلية في الدولة الحديثة:

تكشف مجموعة من الدراسات الاجتماعية[٢٨] على استمرارية الروح القبلية في مجموعة من دول الشرق الأوسط والدول الأفريقية الحديثة، وهذا ما أكده المختار الهراس في دراسته المعنونة بـ**"القبيلة والسلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب"**، على أن الذهنية القبلية لا زالت تعكس الممارسات الفردية والعلاقات الاجتماعية؛ باعتبارها خاصيةً ثقافية ورمزية، تتضح في خطوط النسابوالدواوير، هذان الأخيران يعبران عن الوحدة القبلية الوحيدة التي حافظت على ارتباطها بالتراب؛ الأمر الذي يتمظهر بشكل جلي في مرحلة الانتخابات، التي تعيد إحياء الذاكرة القبلية والدفاع عن المصالح الفردية والجماعية، عن طريق تعبئة الشبكات العائلية والدينية والسياسية[٢٩].

وفي ذات السياق أكد الباحث نجيب بوطالب في دكتوراه تحت عنوان "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي": أن الحياة القبلية عرفت انهيارًا سياسيًّا واقتصاديًّا وبدرجة أقل اجتماعيًّا، لكن على مستوى العلاقات الاجتماعية بمعناها الواسع الذي يشمل الذهنية والوعي القبليين، فإنها ما زالت مستمرة.

كما يؤكد أن الدولة الحديثة تعاملت بشكل ذكي مع الإرث القبلي، من خلال استبدال الأسس العرقية والسلالية بالأساس الترابي والإداري (الجماعات الترابية، الأقاليم، الجهات)؛ لكن على المستوى النفسي والذهني لازالت فكرة الانتساب إلى القبيلة أكثر سيطرة على فكرة الانتساب إلى جماعة قروية أو منطقة إدارية، ومن منظور آخر "يتميز الخطاب والممارسة في هذه الدول(الحديثة) بالازدواجية، فهي كيانات تودُّ أن تطرح نفسها على العالم الخارجي، على أنها تكوينات سياسية حديثة تسترشد بمنطق الدولة، بهدف النفاذ إلى المحافل الدولية، في حين أنها في المستوى الداخلي تأبى إلا أن تبقى تعبيرًا عن تجمعات قبلية محكومة بمنطق القبيلة التاريخي والسلطة البطريركية، التي تمنح الحاكم احتكار القوة وريع الثروة"[٣٠].

---

(٢٨) نذكر منها: أطروحة المختار الهراس، رحمة بورقية، محمد نجيب بوطالب، عبد الله حمودي.

(٢٩) الهراس، المختار، (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٣٠) بوطالب، محمد نجيب، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٨٥.

خاتمة:

حاولنا على امتداد هذه الأسطر أن نبرز الأهمية السوسيولوجية والأنثروبولوجية للقبيلة، كنسق ثقافي واجتماعي وسياسي يسير بنية السلطة بالمغرب واليمن، كما أنه رغم محاولة الدولة في قبر هذا التنظيم الاجتماعي من خلال السياسات التي تقوم بها؛ إلا إنها ظلت-القبيلة-تقاوم من أجل الاستمرار، وتبرز لنا في معظم السلوكيات والتفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية للفاعلين الاجتماعيين من داخل مؤسسات الدولة أو من خارجها.

إن بنية السلطة بالمغرب واليمن المعاصرين مبنيةٌ أساسًا على ما يسميه عبد الله حمودي "الشيخ والمريد"؛ إذ إن الأول هو الذي يحتكر القرار الإستراتيجي وممارسة التحكيم معتمدًا في ذلك على مختلف الوسائل ذات الأساس القائم على القوة والمناورة، بينما العنصر الثاني ينفد ويقبل بكل قرارات الأول، بالإضافة إلى ما يصطلح عليه بديمقراطية القبيلة التي تعدُّ الامتدادَ الموضوعي لفكرة الحزب الواحدة أو الحزب الحاكم. وعليه نقر بثلاث مخرجات أساسية لبنية السلطة بالمغرب واليمن وفق الشاكلة التالية:

- المغرب كدولة استطاعت من الناحية القانونية القضاءَ على القبيلة بشكل كبير، في حين أن اليمن قد عملت على إدماج القبيلة كتنظيم سيادي في الديباجة القانونية؛ معترفة بأهمية الجسم القبلي سياسيًّا وقانونيًّا واجتماعيًّا وكذا عسكريًّا.

- إن النسق القبلي في مجتمع المغرب مستمرٌّ على مستوى التمثلات: الاجتماعية، والثقافية، والذهنية، للأفراد أكثر مما هو سياسي، في حين اليمن ما زالتسلطة القبيلة مستمرةً على كافة الأصعدة.

- سلطة العرف في المغرب أقل وطأة من سلطة العرف في اليمن؛ إذ في هذا الأخير نجد أن العرف قائم بذاته بمثابة مرجعية للدولة اليمنية في فك النزاعات والقضاء بين الأطراف.

نختم، بإيجاز، مؤكدين فكرةَ الأنثروبولوجي موريس غودليه Maurice Godelier، التي تفيد أن هناك ضربين من الدول من الصرح التطوري: الصنف الأول تكون فيه الدولة حاضنة للقبيلة، مع ممارسةالأخيرة سلطتها سياديًّا(سياسيًّا، عسكريًّا، اقتصاديًّا، اجتماعيًّا)، وهو ما يعبر عن الحالة اليمنية.

أما الصنف الثاني فتعمل فيه الدولة بالتضييق على القبيلة وسلبها سلطَتها وكسر قوتها؛ الأمر الذي يتضح في حالة المغرب، لكن هذا لا يعني موتها كذهنية.

المراجع المعتمدة:

- بنيت، طوني، لورانس، غروسبيرغ، ميغان، موريس.(٢٠١٠) مفاهيم اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع(ط١). (الغانمي سعيد، مترجم). المنظمة العربية للترجمة.
- بوطالب، محمد نجيب(٢٠٠٢) سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي(ط١)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جغلول، عبد القادر(١٩٨٢)الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع لسياسي عند ابن خلدون (ط٣) (عباس فيصل، مترجم) (خليل أحمد خليل، مراجع)بيروت: دار الحداثة.
- ز.بورونوف.بوريلر(١٩٨٦). المعجم النقدي لعلم الاجتماع(ط١). (حداد سليم، مترجم) المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- صليبا، جميل (١٩٨٢)معجم الفلسفة(الجزء الأول)بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- الطوزي، محمد(٢٠١٦)في القبيلة واقع متعدد الأبعاد. مجلة عمران العدد ١٥.
- المساتي، عادل(٢٠١٠)سوسيولوجية الدولة بالمغرب إسهام جاك بيرك، سلسلة المعرفة الاجتماعية والسياسية، (بوجداد أحمد، تقديم).
- الهراس، المختار(١٩٨٨)القبيلة والسلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شمال أفريقيا، الرباط: المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني.
- الهيلالي، محمد، لزرق، عزيز، (٢٠١١). الدولة(ط١)، سلسلة دفاتر فلسفية: نصوص مختارة، دار توبقال للنشر والتوزيع، العدد٢١.
- الشربجي، المخلافي، علي البناء، أحمد الحيمي، وعبد الجليل الصلاحي(٢٠٠٩). القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

- مؤسسة فريدريك شابيرتومنتدى التنمية (٢٠١٠)، اليمن ٢٠٢٠ سيناريوهات المستقبل، اليمن: مكتبة اليمن.
- مندر، إسحاق(٢٢ يناير٢٠١٢)، القبيلة والسياسة في اليمن: مقاربة سوسيولوجية.مداخلة قدمت في مشروع تعزيز معرفة الشباب اليمني بمفاهيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة التنموية للشباب- تعز YDO ومؤسسة المستقبلFFF. مدينة تعز.
- الدوسري، ندوي (٢٠١٢)-الحكومة القبلية والاستقرار في اليمن، أوراق كارنيغي- مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٨

All rights reserved © 2018